

دور الصكوك الإسلامية في تعزيز التنوع الاقتصادي -التجربة الماليزية أنموذجاً-

The Role of Islamic Sukuk in promoting economic diversification -A Case study of Malaysia-

عياشي منال¹، عيسى بن ناصر²

¹ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، (الجزائر)، Manel22078@gmail.com

² جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، (الجزائر)، aissabennaceur54@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/25 تاريخ القبول: 2021/09/18 تاريخ النشر: 2021/12/12

ملخص:

إن نجاح دول كماليزيا، و أندونيسيا، و الإمارات العربية المتحدة، في إنشاء سوق للصكوك الإسلامية استطاعت من خلالها دفع عجلة اقتصاداتها، و تنمية مختلف القطاعات بها، يجعل من دراسة هذه التجارب أمرا مهما للوقوف على أهمية هذه الصكوك.

و قد حاول هذا البحث إلقاء الضوء على الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية، و الدور الذي يمكن ان تلعبه لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية للوصول إلى اقتصاد متنوع .

كلمات مفتاحية: الصكوك الإسلامية، التنوع الاقتصادي، الاقتصاد الإسلامي، المالية الإسلامية.

تصنيفات JEL : F31. F33. F37

Abstract:

The success that some countries like Malaysia, the United Arab emirates, and Indonesia had in establishing a prominent Sukuk market, which paved the way for developed, more diversified economies, is a case that is worth studying and analyzing, hence was the focus of this paper.

This study highlights the economic importance of Islamic Sukuk, and its role in sustaining various economic sectors, to promote diversification.

Keywords: Islamic Sukuk; economic diversification; Islamic economy; Islamic finance.

Jel Classification Codes: F31. F33. F37

المؤلف المرسل: منال عياشي، الإيميل: manel22078@gmail.com

1. مقدمة:

منذ نشأته و حتى يومنا هذا، أثبت مجال التمويل الاسلامي أهميته و نجاعته، في تقديم الأدوات التي يعتمد عليها في تحريك عجلة الاقتصاد، و تنميته و تطويره، و بين ماضيه و حاضره، نجد أن قطاع التمويل الاسلامي تطور تطورا كبيرا و تعددت منتجاته و أدواته، و لاقى اعتمادا من الدول المتقدمة، ناهيك عن البلدان النامية و الإسلامية، و حتى بعد الأزمة العالمية التي هزت الأسواق الاقتصادية، ظل هذا القطاع محافظا على نموه.

و لعل أهم المنتجات التي عرفت تطورا و انتشارا واسعا، نجد الصكوك الإسلامية بمختلف إصداراتها، فقد بلغ حجم الإصدار لسنة 2019، 145.702 مليون دولار أمريكي، بينما حجم الإصدار العالمي للصكوك من 2001 إلى 2019 فقد بلغ 1.247 ترليون دولار أمريكي بحسب تقرير منظمة السوق المالية الإسلامية الدولية عن الصكوك الإسلامية لسنة 2020.

و قد اتجهت العديد من الحكومات و الشركات الكبرى للصكوك كحل لجذب الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها و خططها، بدلا من القروض، و قد حقق العديد منها نسبا مهمة من الانجازات، و النمو المتسارع، حتى أن بعضا من الدول برزت كنماذج رائدة في العمل بأدوات الصكوك الإسلامية، و توجيهها لبناء أرضية اقتصادية و اجتماعية صلبة.

إشكالية البحث: كيف تساهم الصكوك الإسلامية، بصيغها المختلفة في تعزيز و دعم التنوع الاقتصادي؟

و لدراسة الاشكالية الرئيسية يمكننا طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- فيم تتجلى الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية؟
- هل يمكن للصكوك الإسلامية أن تناسب في صيغها مع متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة؟
- هل هناك تجارب دولية ناجحة في اعتماد الصكوك الإسلامية لتعزيز التنوع الاقتصادي؟

فرضيات البحث: تتلخص فرضيات البحث في مايلي:

- للصكوك الإسلامية أهمية اقتصادية، من خلال قدرتها على جذب الاموال اللازمة لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية.
 - صيغ الصكوك الإسلامية تتناسب و القطاعات المختلفة في الاقتصاد، تحت مظلة شرعية تنأى عن الفوائد الربوية.
 - هناك تجارب دولية ناجحة في اعتماد الصكوك الإسلامية لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، و النهوض بها لتعزيز التنوع الاقتصادي.
- أهمية البحث:** يمكننا عرض أهمية البحث في النقاط التالية:

- تطور سوق الصكوك الإسلامية، و تنامي حجم الإصدارات العالمية و المحلية.
- دور الصكوك الإسلامية في توفير السيولة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات، و خاصة المشاريع الكبرى.
- نجاح تجارب بعض الدول في مجال الصكوك الإسلامية، و استخدامها لتنويع القاعدة الاقتصادية و رفع معدل النمو الاقتصادي.
- إمكانية تطبيق تجارب الدول الرائدة في التصكيك الاسلامي، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من اقتصاد المورد الواحد.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفاهيم الصكوك الإسلامية و التنويع الاقتصادي.
- التطرق إلى أهم أنواع الصكوك الإسلامية و توضيح أهميتها الاقتصادية.
- إبراز دور الصكوك الإسلامية بمختلف أنواعها في دعم و تحقيق التنويع الاقتصادي.
- التطرق إلى تجارب بعض الدول الناجحة في العمل بالصكوك الإسلامية لتنويع قاعدتها الاقتصادية.

منهج البحث: إن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله قمنا بجمع المعلومات و البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث و دراستها.

2. التنويع الاقتصادي و الصكوك الإسلامية، مدخل مفاهيمي

1.2 مفهوم التنويع الاقتصادي، محدداته و علاقته بالتنمية الاقتصادية:

إن اقتصاديات بعض البلدان التي تتصف بالمورد الواحد و تعتمد عليه في إراداتها، و كونه المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي، أصبحت تميزها اختلالات هيكلية واضحة، و مشاكل اقتصادية أدت بها إلى البحث عن حلول لإعادة هيكلة الاقتصاد، من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية، لإحداث تنويع في هيكلها الاقتصادي و الانتاجي.

1.1.2 التنويع الاقتصادي مفهومه و أهميته

تعرف سياسة التنويع الاقتصادي بأنها السياسة التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات السلعية. (أمجد صباح، 2017، ص30) أما التنويع الاقتصادي فيعرف على أنه حتمية تنموية الغرض منها هو تدنية المخاطر المالية و الاقتصادية، وذلك من خلال تحسين المداخل عن طريق خلق العديد من الاسواق بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد او منتج واحد، حيث ان التنويع يمكن ان يمنح الربحية للسياسة المالية وذلك من خلال إمكانية تعدد مصادرها.(جمال سويح، عطاء الدين طيرش، 2017، ص218)

و يعني التنوع الاقتصادي، أن الدولة تمتلك مداخيل من مصادر متعددة غير مرتبطة بعضها ببعض بطريقة مباشرة. و بشكل عام فإن التنوع هو العملية، أو السياسة التي يتم من خلالها إنتاج مجموعة متنامية من المخرجات الاقتصادية، كما يشير هذا المصطلح إلى تنوع أسواق الصادرات، أو تنوع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية.(مصادر دخل من الاستثمار الخارجي مثلا.(Hazem Shayah,2015,P01)

ويمكن ان يكون التنوع افقياً من خلال البحث عن الفرص الجديدة لسلع جديدة في نفس القطاع مثل: التعدين، والطاقة، والزراعة، وغيرها؛ او يكون التنوع عمودياً من خلال اضافة مدخلات لمراحل عملية الاستيرادات المحلية، ولذلك فالتنوع العمودي يشجع على تحقيق المزيد من الروابط الامامية بين القطاعات الاقتصادية، كأن تصبح مخرجات احد الصناعات المحلية مدخلات في صناعات اخرى وبذلك يتم رفع القيمة المضافة للصناعة المنتجة محليا.(أمجد صباح،2017، ص30)

إن التنوع مهم لتعزيز التنمية الاقتصادية، و خلق فرص عمل للقوى العاملة المحلية سريعة النمو، كما أنه يساهم في تخفيض- أو تقليل توسع- مخاطر التركيز الاقتصادي العالي في اقتصاد معين، و الذي يجعل هذا الأخير عرضة للمؤثرات الخارجية كالتغيرات في سعر السلعة المهيمنة. و يمكن أن يؤدي التنوع الاقتصادي المتزايد إلى تحسين أداء الاقتصاد العام، وتقليل التقلبات، و تحفيز مسار التنمية المستدامة، خاصة و أن التقلبات المفاجئة في البيئة العالمية و ما يترتب عنها من آثار مباشرة و غير مباشرة، يمكن تخفيفها من خلال تطوير اقتصادي فعال، و تنوع إنتاجي ذو قيمة مضافة عالية، و أيضا زيادة الصادرات من السلع والخدمات عالية الجودة.(Daniele Schilio,pp231-232)

2.1.2 محددات التنوع الاقتصادي

هناك عدة متغيرات تلعب دورا مهما في نجاح أو فشل التنوع الاقتصادي، وفي هذا الاطار يحدد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع لسنة 2006، خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع وهي: (جمال سويح، عطاء الدين طيرش،ص219)

- العوامل المادية: الاستثمار، و رأس المال البشري.
- السياسات العمومية: السياسات المالية، والتجارية، والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.
- متغيرات الاقتصاد الكلي : سعر الصرف، والتضخم، والتوازنات الخارجية.
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية، والوضع الامني.

- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات، ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.

وعليه فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة، وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على انشاء وتطوير صناعات جديدة، أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والاساسية مثل: التعليم والتدريب والخدمات الصحية، بما يساهم في رفع معدلات الانتاج والانتاجية، كما يتطلب أيضا توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات، والمنافع العامة، وغيرها.

3.1.2 التنويع الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

هناك من يرى بأن تحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادي هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وفي الدول التي تتمتع بوفرة الموارد، لابد من إحداث تغير كبير في هيكلها الإنتاجي، لذا يعد التنويع الإنتاجي عنصراً أساسياً من عناصر عملية التنمية الاقتصادية، فقد ركزت اقتصاديات التنمية تقليدياً على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، من خلال تأكيدها على دور كل منهما في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، فالمقاربات الأولى بينت أولاً كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، وثانياً كيف أن دمج وتكثيف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي. (موسى باهي، كمال رواينية، ص139)

2.2 الصكوك الإسلامية مفهومها و أنواعها

إن الصكوك تعد خيارات إضافية بجانب المنتجات الإسلامية الأخرى و منتجات البنوك التقليدية، و الموجهة للتمويل و الاستثمار، والتي يمكن أن ترضي المستثمرين الذين يناون عن الفائدة المصرفية في تعاملاتهم، و بالنسبة للدول النامية تعتبر الصكوك سبيلا واعدة لتمويل البنى التحتية نتيجة لطبيعة الصكوك المدعومة بالضرورة بأصول طويلة الأجل. (Paradina Anugrahaeni,2017,P07)

1.2.2 مفهوم الصكوك الإسلامية و أهميتها

و بحسب التعريف الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن الصكوك الإسلامية هي: 'وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله'. (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

- (2017، ص467)، و تتميز الصكوك عن غيرها من المنتجات الإسلامية و منتجات البنوك التقليدية بما يلي: (عبد الجبار السبهاني، 2013، ص111)
- أنها وثائق متساوية القيمة تصدر اسمية أو لحاملها،
 - أنها تمثل حصصاً شائعة في موجودات قائمة أو يزعم إقامتها بحصيلة اكتتاب،
 - أنها تصدر على أساس واحد من العقود المسماة المعتمدة شرعاً في تنمية المال،
 - تبين نشرة إصدارها قواعد توزيع غنمها و غرمها، و لا مورد لضمان أصل هذه الصكوك فضلاً عن ضمان عائد محدد لها،
 - أن التصرف في هذه الصكوك يخضع لشروط التصرف بما تمثله من أصول.
- وتعتبر الصكوك الإسلامية أداة فعالة تستغل التطورات الحاصلة في الأسواق المالية والمصرفية لخدمة أهداف الصيرفة الإسلامية، مستفيدة من التحول الملموس في الدور التقليدي للبنوك، ظهور الأدوات المالية القابلة للتداول، وفكرة المصرفية الشاملة من أجل توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية الإسلامية التي ترضي اختيارات ورغبات المدخرين، في الوقت نفسه، تسلط الضوء على الدور المتنامي للبنوك الإسلامية بعيداً عن القروض بفوائد، والمقامرة، والمضاربة المحرمة. (George Nasser Shawaqfah, 2019, P16)

2.2.2 أنواع الصكوك الإسلامية

أ- الصكوك الإسلامية المتمثلة في موجودات الأعيان: (هناء محمد هلال الحنيطي، 2015، ص555-556)

● **صكوك المضاربة:** عبارة عن تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية، وقد يتم تقديمه بواسطة طرف واحد أو أن يتعدد مقدموه، وهي صكوك ذات عائد مالي غير محدد ولكنه متوقع، وذلك بقراءة نشاط الشركة المصدرة لها من خلال ميزانياتها المعروضة عبر السنوات الماضية وكذلك مؤشرات السوق.

● **صكوك المشاركة:** صكوك استثمارية تمثل ملكية رأسمال المشاركة، ولا تختلف عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك وحملة الصكوك، وقد تشكل الجهة المنوط بها الإدارة لجنة للمشاركين يرجع إليهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية. ومن تطبيقات صكوك المشاركة، أن تشترك فيها الدولة أو شركة مساهمة من طرف، ومالكي الصكوك من طرف آخر، لتمويل شراء عقارات مثلاً تديرها جهة متخصصة، وذلك بهدف تحقيق عائد يتم توزيعه على المالكين بنسبة ما يملكه كل منهم.

ب - الصكوك الإسلامية المتمثلة في المنافع:

● **صكوك الإجارة:** وهي صكوك تمثل ملكية حصص متساوية في عقار مؤجر، أو في منفعة عقار، تعطي صاحبها حق التملك والحصول على الأجرة والتصرف في ملكه بما لا يضر بحقوق المستأجر، أي أنها قابلة للبيع والتداول، ويتحمل حامل الصك ما يترتب على المالك من تبعات في العقار كالصيانة والهلاك من أنواعها؛ صكوك الأعيان المؤجرة، وصكوك الخدمات، وصكوك المنافع.(عمر محمد فهد شيخ عثمان، 2009، ص44)

ج - الصكوك المتمثلة في موجودات الديون:

● **صكوك المرابحة:** وثائق تصدر متساوية القيمة، يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة بالمرابحة، و تصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، ويمكن استخدام صكوك المرابحة في تمويل العمليات، بأن يصدر العميل-في هذه الحالة تكون شركة أو مؤسسة- من خلال الشركة إصدار صكوك مرابحة، و يصبح حملة الصكوك هم ملاك المرابحة كآلات مصنع، أو مواد خام، و هنا في هذه الحالة يحلون محل البنك، و يقوم العميل بشراء السلعة من حملة الصكوك بهامش ربح متفق عليه، و يتم التوافق على شروط الدفع قصير، أو طويل الأجل.(سالم أحمد الكرشلي، 2016، ص45)

● **صكوك السلم:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها؛ لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.(هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص469) فصكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، أي لا تزال في ذمة البائع بالسلم، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول، في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.(شرياق رفيق، 2013، ص329)

● **صكوك الاستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك.(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص469). يتضح من تعريف صكوك الاستصناع ما يلي: (عدنان محمد يوسف رابعة، 2013، ص240-241)

- أن الصكوك تصدر بقيم متساوية، وهي إحدى خصائص الصكوك.
- أن حصيلة الاكتتاب فيها يتم توجيهه نحو الاستثمار في القطاع الصناعي من خلال تصنيع سلعة معينة.
- تصبح السلعة المصنوعة ملكاً لمن اكتتب في صكوكها، ومن ثم يتحمل هؤلاء المكتتبون غرمها إذا خسرت، ولهم غنمها إذا ربحت.

● **صكوك المساقاة:** هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها، ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمار وفق ما حدده العقد. (احمد جابر بدران، 2014، ص52)

● **صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد. وهي صكوك تتعلق بالمجال الفلاحي حيث يقدم أحد الأطراف الأرض ليتم زراعتها برأس المال المكون من حصيلة الصكوك، وتكون الحصة المتفق عليها في العقد حصة مشاعة من خراج الأرض – و هو المحصول- (العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر، 2014، ص13)

● **صكوك المغارسة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس، حسب الاتفاق وما هو منصوص عليه في العقد. (العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر، 2014، ص14)

3. دور الصكوك الإسلامية في تعزيز التنوع الاقتصادي 1.3 الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية:

تتجلى الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية في مايلي: (Ghassan Salem Altaleb, Abuabullah Yusri Alkhatib, 2016, p116-117)

● **التحكم في معدلات التضخم:** عندما تقوم الدولة بإصدار الصكوك، فإنها ستفق هذه المدخرات على هياكل رأس المال لتحسين قدراتها في استثمار الأموال. لذلك سيتم توجيه أموال الصكوك نحو بناء البنية التحتية، والجسور، والمصانع، وما إلى ذلك. و مع زيادة العرض النقدي و الذي يقابله زيادة السلع والخدمات، فإن ذلك يحمي الأموال من تقليل القوة الشرائية و يمنع انخفاض قيمة النقد، و بالتالي فإن الدولة ستحمي العمال و الموظفين ذوي الأجر المنخفض و المتوسط من ارتفاع أسعار السلع.

● **تعزيز الاستثمار:** إن توفر مصادر التمويل يساعد الدولة على تعزيز الاستثمارات و زيادة فرص تحقيقها في عدة قطاعات، كقطاعي الزراعة و الصناعة و التي تعتبر استثماراتها طويلة المدى، بدلا من التركيز على القطاعات الاستهلاكية. و أيضا من إيجابيات إصدار الشركات للصكوك أنها تساهم في زيادة رأس مالها الذي تستثمره في فرص اقتصادية جديدة، و التي ستعكس مستقبلا على تعزيز قدرة الشركات في تحقيق ربحية أكبر، و استثمارات أوسع.

● **تقليل حجم الدين الحكومي:** يمثل الدين العام عبئا حقيقيا على الموازنة العامة للدولة، و يخفض من مستوى نمو الناتج المحلي الاجمالي، و الذي يعرقله سداد الدولة

للدين الخارجي، لذلك عوضاً عن إصدار المزيد من السندات، أو اللجوء إلى المزيد من القروض الخارجية، يمكن للدولة أن تلجأ للمدخرات المحلية و احتياطاتها المصرفية لتقليص عجز الموازنة وإصلاح الوضع الاقتصادي.

● **ضبط الخصخصة:** يمكن اعتبار إصدار صكوك للمشاريع القائمة خصخصة مؤقتة لتلك المشاريع لأن الحكومة ستبيع ذلك المشروع بإصدار صكوك، وبعد ذلك ستعيد شراءه بعد فترة زمنية بموجب اتفاق مع المشتري الأول، هذا المثال هو طريقة جيدة لإنشاء المشاريع الضخمة مثل المطارات، أو الموانئ البحرية، وغيرها.

● **تحسين التجارة الخارجية:** إن الدول النامية تعتبر دولاً تعتمد على استهلاك السلع والخدمات أكثر من إنتاجها لها، و نتيجة لذلك إن هذه البلدان تعتمد على الاستيراد بدلاً من التصدير، و هذا ما يجعل ميزان مدفوعاتها مديوناً، كما يجعل أسعار المنتجات المستوردة مرتفعة، و التي بدورها سترهق كاهل المستهلك.

إن إصدار الصكوك يعتبر أحد الحلول لمثل هذه المشاكل، حيث أن إصدارها يسمح بتوظيف و استثمار السيولة النقدية الناتجة عنها، في مشروعات إنتاجية محلية و وطنية تخفض على المدى البعيد من الاستيراد عن طريق إحلال الصادرات بمنتجات محلية الصنع.

● **الاستفادة من فائض السيولة:** تتوفر لدى البنوك مبالغ طائلة في صورة حسابات ودائع نقدية، أرصدة لدى البنك المركزي، أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى واحتياطات مصرفية، وتنتظر العديد من البنوك فرصاً لاستثمار هذه المبالغ المالية لزيادة صافي دخلها السنوي. إحدى هذه الفرص هي إصدار الصكوك الإسلامية، و التي من شأنها تحسين قدرات البنوك، خاصة عندما نتحدث عن قدراتها الاقتصادية والاجتماعية في خدمة مجتمعاتها. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي هذا إلى زيادة تنوع الاستثمارات المصرفية لتكون استثمارات قصيرة وطويلة المدى، كما أن ذلك يحسن الأداء المصرفي خاصة لدى البنوك الإسلامية، لأن هذه البنوك لديها مستويات عالية من السيولة الفائضة.

2.3 دور الصكوك الإسلامية في تعزيز القطاعات الاقتصادية:

● **دور الصكوك الإسلامية في تعزيز القطاع الصناعي:** يمثل تمويل رأس المال العامل للمؤسسات الاقتصادية أحد أهم أنشطة البنوك التقليدية، ويتم ذلك عادة بقروض مباشرة، أو تسهيلات مصرفية متنوعة، تقوم كلها على أساس الفائدة. ويمكن في هذا المجال أن تكون الصكوك الإسلامية من البدائل المشروعة لتمويل تلك الأنشطة، ومن أهم منتجات الصكوك التي تؤدي هذا الغرض نجد صكوك الاستصناع التي يمكن توظيفها في تمويل رأس المال العامل للشركات الصناعية، حيث يمكن إصدار صكوك استصناع خالصة؛ بحيث يتم إصدارها بهدف تمويل شراء سلع مصنعة بمواصفات

محددة لفائدة جهات معينة، وبعد تحصيل قيمة الصكوك، ومن ثم إنتاج السلع التي تصبح ملكا لحملة الصكوك، والتي تباع للمستفيد النهائي بسعر معين يحقق ربحا لحملة الصكوك. ومثل هذا الأسلوب قد يكون مناسباً لبعض القطاعات الاقتصادية كصناعة السيارات والمركبات، وقطاع البناء والعقار، وغيرها من المجالات التي تعتمد على شبكات واسعة من المقاولات الصغيرة وشركات المناولة، وهذا ما يجعل من تطبيق صكوك الاستصناع عنصراً هاماً في تطوير الصناعة عامة و في البلدان النامية خاصة، وهذا ما يستدعي وضع الآليات التشريعية والتنظيمية لتطبيق ذلك في الواقع الاقتصادي. (أحمد بلخير، 2018، ص، 198-199)

● دور الصكوك الإسلامية في تعزيز القطاع الزراعي: إن زيادة الاستثمار الزراعي تستلزم توفير التمويل باعتباره أهم مقومات التنمية الزراعية، إلا أن الصعوبات التي يواجهها المزارع في سبيل الحصول على القروض الزراعية عديدة أهمها: (أسامة عبد الحليم الجوزية، 2009، ص، 143-144)

- الضمانات الكبيرة التي تشترطها مؤسسات الائتمان الزراعي التقليدية،
- إن أغلب المشاريع الزراعية هي مشاريع فردية، لذا فإن أغلبها يعجز عن تأمين تلك الضمانات،
- ارتفاع تكلفة التمويل بسبب ارتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية في بعض الدول،

- عزوف بعض المزارعين و المستثمرين عن القروض بسبب حرمة الربا،
- بالإضافة إلى معاناة معظم مؤسسات الائتمان الزراعي من محدودية السيولة النقدية و اقتصر نشاطها التمويلي على القروض القصيرة الأجل.

هاته الصعوبات و غيرها يواجهها المزارع أو المستثمر من البنوك و مؤسسات الائتمان الزراعي التقليدية تمثل عائقاً أمام تعزيز القطاع الزراعي، لذا فالصكوك بأنواعها تشكل حلاً متكاملاً، فعن طريق صكوك المزارعة والمغارسة والمساقاة يتم توفير الأراضي اللازمة للزراعة، وعن طريق إصدار صكوك السلم يتم توفير الأموال اللازمة للزراعة، وعن طريق إصدار صكوك الاستصناع والإجارة المنتهية بالتمليك يمكن توفير الأموال اللازمة لشراء الآلات والمعدات الزراعية، وعن طريق إصدار صكوك الإجارة يمكن توفير الأموال اللازمة لإنشاء البنى التحتية الزراعية من إقامة للسدود وإنشاء الأبنية وحفر الآبار، وغيرها. (أسامة عبد الحليم الجوزية، 2009، ص، 145)

● دور الصكوك الإسلامية في تعزيز القطاع السياحي و الخدمي: يعتبر القطاع العقاري الخدمي أحد المجالات الأساسية التي توجهت إليها استثمارات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مستخدمة صيغا متنوعة كان من أهمها الإجارة و الاستصناع، ومع تطور أسواق الصكوك الإسلامية اتجهت العديد من إصدارتها لتمويل المشاريع العقارية الخدمية. حيث أنه و في مثل هذه المشاريع، المصدر للصكوك شركة استثمارية تملك قطعة أرض لتنفيذ المشروع، وتستهدف تعبئة موارد مالية مناسبة لتمويل المشروع، والطرف الثالث هم المستثمرون المكتتبون في الصكوك، والطرف الرابع هي الشركات العاملة في مجال تنفيذ وبناء المشاريع العقارية و الخدمية، و بالنظر إلى أن المنشئ للصكوك؛ يملك الأرض المخصصة للمشروع يمكن التفكير في هيكله هذه الصكوك على أساس الجمع بين الاستصناع والمشاركة المتناقصة، فتكون على مرحلتين؛ مرحلة تنفيذ المشروع وتسليمه(الاستصناع)،ثم تبدأ مرحلة المشاركة(مشاركة متناقصة)،بين حملة الصكوك والمستفيد من المشروع، والتي تكون على مراحل وأجال زمنية محددة؛ حيث سيقوم المستفيد تدريجيا بشراء حصص من المشروع عن طريق تسديد قيمتها لحملة الصكوك؛ الذين يستفيدون أيضا من نصيبهم من الدخل المتولد من استغلال المرافق السكنية والخدمية، إلى أن تنتقل ملكية المشروع تدريجيا إلى المستفيد النهائي وفق آليات ومراحل زمنية متفق عليها.(أحمد بلخير، 2018، ص193-194)

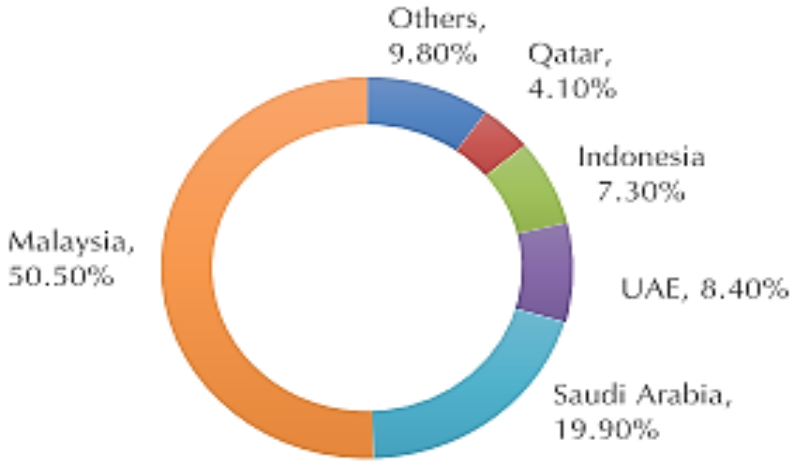
4. التجربة الماليزية في توجيه منتجات الصكوك الإسلامية لتنوع الاقتصاد

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في التمويل الإسلامي بشكل عام و الصكوك بشكل خاص، حيث تم إقرار قانون البنوك الإسلامية في ماليزيا عام 1983. وقد أنشئ أول بنك إسلامي ماليزي هو بنك إسلام ماليزيا برهاد، وفي عام 1994 دخل نظام العمليات المصرفية بدون فوائد قيد العمل، وهو النظام الذي أسس قيام سوق نقدي إسلامي في ماليزيا. وبلغت حجم أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا 77 مليار دولار و ذلك بنهاية عام 2009(أحمد جابر بدران، 2014، ص138)، بينما بلغت أصول التمويل الإسلامي سنة 2015 حوالي 423 مليار دولار.

وقد حافظت ماليزيا على هيمنتها في سوق الصكوك العالمي، حيث تشكل 50.5% من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية، تليها السعودية (19.9%) بنهاية. في النصف الأول من عام 2018، احتفظت ماليزيا بمكانتها كجهة إصدار رائدة في العالم بحصة 41%، بزيادة 33% عن سنة 2017. وأصدرت صكوكا بقيمة 22.4 مليار دولار أمريكي خلال الفترة بزيادة قدرها 9% هذا الارتفاع يعكس زيادة في إصدارات

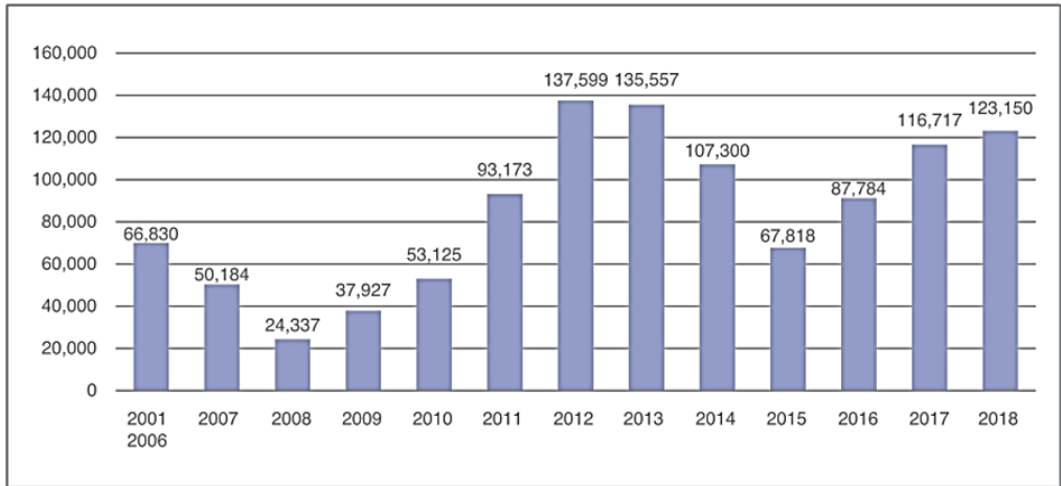
الشركات عبر مجموعة واسعة من القطاعات بالإضافة إلى زيادة في حجم أذون الخزانة الإسلامية قصيرة الأجل الصادرة عن البنك المركزي الماليزي (IIFM 139) (SUKUK REPORT 2019,P

الشكل 1: يوضح توزيع اصدارات الصكوك الإسلامية حسب الموطن



المصدر: IIFM SUKUK REPORT 2019,P,21

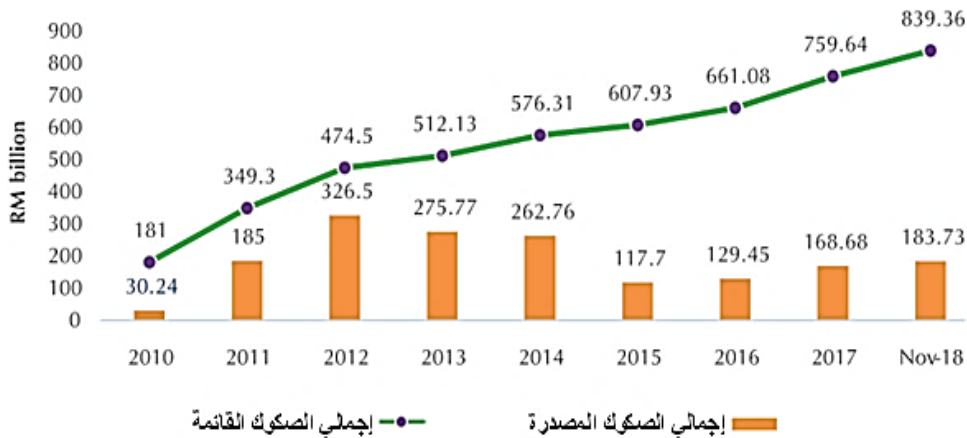
الشكل 2: يوضح الاصدار العالمي للصكوك الإسلامية 2013-2018 (مليار دولار)



المصدر: IIFM SUKUK REPORT 2019,P,21

ويستمر سوق الصكوك المحلي في ماليزيا في العمل كمنصة مهمة وجاذبة للهيئات الحكومية والشركات لجمع الأموال لمختلف الاحتياجات الاقتصادية والتجارية وتطوير البنية التحتية، في النصف الأول من عام 2018، بلغت إصدارات الصكوك من قبل الحكومة والشركات 99,36 مليار رنجت ماليزي، ممثلة نسبة 52,02% من إجمالي إصدارات السندات، مقارنة بـ 79,01% سنة 2017. (IIFM SUKUK REPORT 2019,P140)

الشكل (3): إجمالي الصكوك المصدرة وإجمالي الصكوك القائمة في السوق الماليزي 2018-2011



المصدر: IIFM SUKUK REPORT 2019

ونلاحظ أن إجمالي الصكوك القائمة في السوق الأوراق المالية الماليزي قد بلغ 818.41 مليار رينجيت ماليزي في الثلث الأول من سنة 2018 أي ما يعادل 59.59% من إجمالي السندات القائمة مقابل، 718.41 مليار رينجيت ماليزي في سنة 2017، و

بالمقارنة مع إصدار 181 مليار سنة 2010 فهو عادل 8 أضعاف تقريبا و هذا يوضح النمو المتسارع لسوق الصكوك الإسلامية بماليزيا، و بالرغم من أنها شهدت تراجعا بين عامي 2015 و 2016 حيث بلغت 607,93 و 661,08 مليار رينغيت على التوالي، إلا أن السوق بدأ بالتعافي بداية من 2017، وواصل نموه حيث بلغ سنة 2018 839,36 مليار رينغيت ماليزي.

وقد استطاعت ماليزيا و حكومتها منذ بداية العمل بالصيرفة الإسلامية عامة، و إصدار الصكوك الإسلامية خاصة و التي انطلق العمل بها حوالي سنة 1990، حيث في هذه السنة كان أول إصدار لماليزيا من الصكوك الإسلامية بقيمة 32,9 مليون دولار أمريكي، استطاعت جمع فوائض الأموال و توفير السيولة اللازمة، لتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة في شتى القطاعات و التي استطاعت من خلالها تطوير الاقتصاد و زيادة معدلات الدخل القومي و النمو الاقتصادي.

حيث تم تمويل عمليات إنشاء و تطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية مثل: المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيمياويات والعقارات(أثار أحمد حسن حمد، 2019، ص30)، بالإضافة إلى المشاريع الزراعية، و الخدمات السياحية، والتعليم، والمرافق العامة و غيرها.

الشكل(4): إجمالي الصكوك المصدرة في ماليزيا حسب القطاعات من 1996- 2014

SECTOR	NUMBER OF SUKUK	SUKUK AMOUNT (\$BILLION)
Governmental Institutions	787	287.02
Financial Services	446	51.71
Power and Utilities	441	30.08
Transport	352	28.06
Construction	489	17.68
Telecommunications	108	9.43
Real Estate	163	6.18
Conglomerates	41	3.94
Agriculture	99	3.67
Oil and Gas	88	3.62
Services	56	3.26
Health Care	74	1.55
Industrial Manufacturing	53	1.34
Education	11	1.03
Food and Beverages	23	0.78
Consumer Goods	31	0.72
Leisure and Tourism	2	0.32
Mining and Metals	8	0.24
Information Technology	20	0.22
Retail	18	0.18
Grand Total	3310	451.02

المصدر: MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015,P,220

وقد أثبتت الصكوك الماليزية نجاعة كبيرة في إنشاء وتطوير البنية التحتية ففي سنة 2008 قام كل من بنكي (بنك بيرهاد الإسلامي) وبنك (بيرهاد الاستثماري) التابعين لمجموعة RHP بإنشاء صكوك متعددة الأوجه بهدف تمويل مشروع طريق سريع بطول 8,14 كم يصل بين لبيبهاريا كيمونج ومدينة شاه علم بمدينة سيلانجور الماليزية، وقد تعهدت المشروع شركة بروجيك لينتازين بيرهاد المشروع بموجب عقد امتياز لمدة أربعين عاما تسند فيه حكومة ماليزيا الفيدرالية إلى الشركة المذكورة مسؤولية التصميم والإنشاء والإدارة والصيانة للطريق المأجور طيلة فترة العقد وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع 700 مليون رينجت ماليزي، وبهدف جمع الأموال اللازمة للتمويل المرحلي للمشروع أصدرت الشركة صكوك مضاربة بقيمة 117 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى صكوك إجارة بقيمة 94 مليون دولار أمريكي. (أحسن عثمانى، خولة مناصرية، 2019، ص385).

ومن أشهر المشروعات التي قامت على فكرة الصكوك الإسلامية في ماليزيا هو مطار كوالالمبور حيث أنه تم إصدار الصكوك مقابل بيع المطار لجماعة حملة الصكوك لمدة 10 سنوات ثم تم توقيع عقد بيع المطار مرة أخرى في نفس اللحظة

وبنفس القيمة البيعية لإعادتها إلى ملكية الدولة، ولكن بعد مرور 10 سنوات وخلال هذه الفترة استطاعت ماليزيا أن تستخدم المبلغ المحصل من الأصول الإسلامية وقدرها 100 مليار دولار في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإدارة الدولة وهكذا نجحت ماليزيا في تنفيذ العديد من المشروعات العملاقة في مدى زمني قصير للغاية. (أحسن عثمانى، خولة مناصرية، 2019، ص385)

و بالرغم من أن البعض يرى أن التمويل الإسلامي كقطاع مالي لا يتفاعل بشكل كبير من أجل تطوير المجتمعات المحلية (Local communities) و المستثمرين الصغار- فإن المؤسسات الرائدة في ماليزيا بما في ذلك البنك المركزي الماليزي و لجنة سوق رأس المال و الشركات، اجتمعت لوضع حجر الأساس لسوق صكوك الشركات الصغيرة و المتوسطة.

و قد عبر مدير البنك المركزي الماليزي قائلا: "إن الأساس المتين ولبنات البناء التي تقوم الحكومة برصّها والبنك الوطني الماليزي، جنبًا إلى جنب مع الصناعة، اتجهت أساسا إلى تطوير البنية التحتية، بناء المؤسسات، تطوير المنتجات، و تأسيس إطار تنظيمي قوي، نحن الآن في مرحلة نرى فيها أن الأسس صلبة وأن الصناعة جاهزة لتقديم حلول تلبي كافة الاحتياجات". (IIFM SUKUK REPORT, 2019,P123)

4. خاتمة:

تبحث العديد من الحكومات عن حلول ملائمة للنهوض باقتصاداتها كذلك التي تعاني من آثار اعتمادها على المورد الواحد في صادراتها و إيراداتها، و بالأخص منها الدول النفطية كالجائر على سبيل المثال. و بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنتي 2007-2008 و التي لا زالت آثارها ممتدة، ظهرت أزمة كورونا الصحية سنة 2020، لتأكد أن الأزمات الصحة أيضا قد تتحول إلى أزمات اقتصادية، و أن أسعار النفط و غيره من الموارد الخام والتي تبنى على أساس إيراداتها ميزانيات بعض الدول و أن الاقتصاد المكتفي و المتنوع في منتجاته، يساهم في استقرار الدول خلال هذه الأزمات.

إن الخروج من اقتصاد متزعزع، أو اقتصاد المورد الواحد يتطلب بطبيعة الحال إضافة إلى الجهود و المساعي الجدة، يتطلب آليات و وسائل استثمار فعالة و ناجحة لخلق اقتصاد حقيقي ينهض بمختلف القطاعات ، و سيولة نقدية كبيرة، و بعيدا عن عمليات الاقتراض أو الاستدانة و التي تخلف عبئا على الدولة و أجيالها الناشئة على حد سواء، فإن التمويل الإسلامي يقدم فرصا متميزة لتحفيز ما سبق.

و لعل الصكوك الإسلامية بالرغم من أنها منتجات حديثة نسبيا مقارنة بمنتجات البنوك و أسواق المال الربوية، إلا أنها أثبتت نجاحها في قدرتها على تعبئة الموارد المالية

اللازمة لتنفيذ المشروعات الاقتصادية المختلفة، و خاصة منها المشاريع التنموية الكبرى و مشاريع البنية التحتية، و التي تشكل الأرضية الصلبة و حجر الأساس للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية. كما و نجد من الصكوك الإسلامية منتجات مخصصة و ملائمة لقطاعات بحد ذاتها كصكوك المغارسة و المساقاة، و التي يمكن اللجوء إليها لتدعيم القطاع الزراعي عوضا عن القروض الزراعية، و صكوك الاستصناع كصناعة السيارات و المركبات، و قطاع البناء و العقار، أو لتمويل المشاريع الطاقوية الكبرى، و صكوك السلم لتمويل التجارة الخارجية و غيرها، و بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار فإن استخدام الصكوك يسمح بتخفيض معدلات التضخم، و استقطاب السيولة الفائضة في السوق و تخفيض الدين الحكومي، و جميعها عوامل تسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي و وضعه على سكة التنمية و الاستقرار على المدى البعيد، و تحقيق التنمية الاجتماعية و تحسين الوضع المالي و الاقتصادي للأفراد و المجتمعات المحلية.

و تعتبر التجربة الماليزية إحدى التجارب الدولية التي استطاعت الاستفادة من الصكوك لتطوير و تنويع اقتصادها، حيث أن سوق الصكوك الإسلامية بها على الرغم من حداثة نشأته منذ سنة 1990، استطاع من خلال قدرة الصكوك في جذب الأموال، توجيه هذه الأخيرة إلى تطوير البنية الاقتصادية التحتية، كالمطارات، و السكك الحديدية و الطرقات و المرافق العامة، و التي تركز عليها القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كما اتجهت ماليزيا إلى التركيز على ضخ الاموال اللازمة لمختلف النشاطات الاقتصادية، الصناعية و الزراعية و السياحية من أجل تلبية الاحتياجات المحلية، ثم تطوير منتجاتها لتنتقل بها إلى الأسواق الخارجية.

5. قائمة المراجع:

1. آثار احمد حسن احمد، دور الصكوك في تمويل التنمية الاقتصادية بالسودان دراسة تطبيقية على القطاع الزراعي(رسالة ماجستير)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان،2019.
2. أحسين عثمانى، خولة مناصرية، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية تجارب عربية و عالمية مختارة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 13، عدد 3، 2017.
3. أحمد بلخير، صكوك الاستصناع و تطبيقاتها المعاصرة(رسالة دكتوراه)، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2018/2017.
4. أحمد جابر بدران، الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية و التطبيق، مركز الدراسات الفقهية و الاقتصادية، ط1، القاهرة، 2014.
5. أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار و دورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامع للدراسات الإسلامية، 2009.

6. أمجد صباح، استراتيجيات التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 12، عدد 46، العراق، 2017.
7. جمال سويح، عطاء الله بن طيرش، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2017.
8. سالم أحمد الكوشلي، استراتيجيات المصرف في تداول الصكوك الإسلامية دراسة ميدانية (بنك معاملات اندونيسيا بجاكارتا)، مذكرة ماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، أندونيسيا، 2015-2016.
9. شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية-كمقترح تمويلي-لتوسيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية التجريبتين الماليزية والسودانية أنموذجا، بحث مقدم إلى مؤتمر "الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي" المنظم بقسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك الأردن، يومي 21 و 22 نوفمبر 2013.
10. عبد الجبار السبهاني، وقف الصكوك و صكوك الوقف، بحث مقدم لمؤتمر الصكوك الإسلامية و أدوات التمويل الاسلامي جامعة اليرموك، الأردن، يومي 21 و 22 نوفمبر، 2013.
11. عدنان محمد يوسف رابعه، صكوك الاستصناع ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى مؤتمر الصكوك الإسلامية و أدوات التمويل الاسلامي، جامعة اليرموك، الاردن، يومي 21 و 22 نوفمبر، 2013.
12. عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2009.
13. العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية-دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8ماي 1945 الدولي بسطيف-، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية، 6/5 ماي 2014، سطيف.
14. موسى باهي، كمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05 ديسمبر 2016.
15. هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة-، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 20، 2015.
16. هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، 2017.

- 17.Daniele Schilirò, Diversification and development of the United Arab Emirates' economy, Journal of Applied Economic Sciences,Vol 8,No24
- 18.George Nasser Shawaqfeh,The Role OF Islamic Sukuk "Bonds" IN Providing Government Investment Needs, International Journal of Business and Management Review, Vol7, No.2,March 2019
- 19.Ghassan Salem Altaieb, Abdullah Yusri Alkhatib, Sovereign Islamic Sukuk and The Economic Development: A Case Study of Jordan, European Journal of Business and Management, Vol.8, No.32, 2016.
- 20.Hazem Shayah, Economic Diversification by Boosting Non-Oil Exports (Case of UAE), Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, No.7, July, 2015.
- 21.IIFM SUKUK REPORT 2019.
- 22.Pradina Anugrahaeni, Analysis of Indonesian Sovereign Green Bond and Green Sukuk Initiatives, Kajian Ekonomi & Keuangan Vol11, No1, 2017.